الاتفاق على تحديد فترة الملء والتشغيل قبل منتصف يناير المقبل

ترامب : اجتماع سد النهضة مضى بشكل جيد

خلال استقبال الرئيس ترامب لوزراء الدول الثلاث

واشنطن – «وكالات» : قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأربعاء، إنه عقد محادثات مع مسؤولين من مصر، وإثيوبيا، والسودان حول سد النهضة على نهر النيل.

وقال ترامب على تويتر: «الاجتماع مضى بشكل جيد، والمباحثات ستستمر خلال اليوم!».

وتخشى مصر أن تتفاقم أزمة المياه فيها، مع بدء إثيوبيا ملء خزان سد النهضة العملاق.

وللسودان مصلحة أيضا في توليد الطاقة الكهرومائية من السد.

من ناحية أخرى أعلن وزير الخارجية المصري سامح شكري أن الاجتماعات التي عقدت في واشنطن حول سد النهضة الأثيوبي، أسفرت عن نتائج إيجابية من شأنها ضبط مسار المفاوضات وتضع له جدولا زمنيا محددا.

وتقرر أن يتم عقد أربعة اجتماعات عاجلة للدول الثلاث على مستوى وزراء الموارد المائية وبمشاركة ممثلي الولايات المتحدة والبنك الدولي تنتهي بالتوصل إلى اتفاق حول ملء وتشغيل سد النهضة خلال شهرين بحلول 15 يناير 2020، على أن يتخلل هذه الاجتماعات لقاءان في واشنطن بدعوة من وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوشين لتقييم التقدم المحرز في هذه المفاوضات.

وأعرب وزير الخارجية عن تقدير الرئيس عبد الفتاح السيسي العميق لرعاية الرئيس دونالد ترامب لهذه المفاوضات واستقباله للوزراء الثلاثة والدور البناء والمحوري الذي يضطلع به الرئيس ترامب والولايات المتحدة، وبما يعكس عمق العلاقات الاستراتيجية التي تربط بين مصر والولايات المتحدة، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في التوصل لاتفاق حول ملء وتشغيل سد النهضة وبما يعزز من تحقيق الاستقرار والتنمية في منطقة الشرق الأفريقي.

وثمّن وزير الخارجية الدور البناء لوزير الخزانة الأمريكي والاهتمام الذي أولاه لهذا الموضوع وترؤسه للاجتماع الذي عقد مع وزراء الدول الثلاث.

وأكد وزير الخارجية خلال الاجتماعات المكثفة التي عقدت على أن مصر تسعى للتوصل إلى اتفاق متوازن يمكن أثيوبيا من تحقيق الغرض من سد النهضة، وهو توليد الكهرباء، دون المساس بمصالح مصر المائية وحقوقها، وأن مياه النيل هي مسألة وجودية بالنسبة لمصر.

كما أوضح وزير الخارجية أهمية الدور الذي اضطلع به الوفد الفني من قبل وزارة الخارجية ووزارة الموارد المائية والري في عقد سلسلة اجتماعات مكثفة لأطلاع دوائر الإدارة الأمريكية والبنك الدولي على مجمل الموقف الفني والقانوني المصري، وبما يؤكد على عدالته في إطار التنسيق من قبل مؤسسات الدولة وما توليه من أولوية لهذا الملف الحيوي.

المرشح الإسلامي لرئاسة الجزائر: سأختصر ولايتي وأبقي الحراك

بن قرينة أثناء إلقاء خطاب له

الجزائر – «وكالات» : تعهد عبد القادر بن قرينة، الإسلامي الوحيد ضمن المرشحين الخمسة لانتخابات الرئاسة الجزائرية المقررة في 12 من الشهر المقبل، اختصار ولايته والإبقاء على الحراك الشعبي.

وقال بن قرينة (61 سنة) لصحيفة «الشرق الأوسط»، في الجزائر العاصمة، إن «التوجه إلى الانتخابات في هذه المرحلة المتسمة بالاضطراب يعكر صفو التصويت، غير أن وجود نصف رئيس أو رئيس منقوص الشرعية أفضل من عدمه، وهذا الاعتقاد يسود صفوف حزبنا (حركة البناء الوطني)، وهو مبني على أصول سياسية وشرعية».

وتعهد بن قرينة، في حال فوزه، حلّ البرلمان والمجالس المحلية وإدخال تعديل عميق على الدستور عبر الاستفتاء الشعبي، واختصار ولايته لتنظيم انتخابات رئاسية أخرى سيترشح إليها مجددا.

وأشار بن قرينة إلى أن الحراك الشعبي لا يعارض الانتخابات الشهر المقبل إذ «لم يسبق أن هاجمني أحد، لا في الحراك الذي يشارك فيه مناضلونا، ولا في الأسواق الشعبية التي أتردد عليها».

غزة: «بحرية» الاحتلال تعتقل صيادين فلسطينيين وتصادر قاربهما

قوات بحرية الاحتلال الإسرائيلي

غزة – «وكالات» : اعتقلت قوات البحرية الإسرائيلية، أمس الخميس، صيادين فلسطينيين بعد اعتراض قاربهما في عرض البحر قبالة رفح جنوبي قطاع غزة.

وقالت لجنة توثيق انتهاكات الاحتلال بحق الصيادين في غزة، أمس، إن «البحرية الإسرائيلية، اعتقلت صيادين اختفت آثارهما لدى إبحارهما قبالة سواحل غزة»، وفقاً لوسائل الإعلام الفلسطينية، وبحسب اللجنة، فقد اعتقلت البحرية الإسرائيلية الصيادين عبد الرحمن القن (27 عاما)، ومحمد زعرب (23 عاما).

وأشارت إلى أنه تم اعتقالهما بعد إطلاق النار الكثيف تجاههما ومحاصرة قاربهما ومصادرته لجهة مجهولة.

ماكرون: الحلف الأطلسي في حالة «موت دماغي»

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون

باريس – «وكالات» : صرح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في مقابلة مع مجلة «ذي إيكونوميست» الأسبوعية نشرت أمس الخميس، أن «ما نعيشه حالياً هو موت سريري لحلف شمال الأطلسي»، مبرراً ذلك بالابتعاد الأمريكي وسلوك تركيا العضو في الحلف.

وقال ماكرون: «يجب أن نوضح الآن ما هي الغايات الاستراتيجية للحلف الأطلسي»، داعياً من جديد إلى تعزيز أوروبا الدفاعية قبيل قمة للحلف في لندن مطلع ديسمبر (كانون الأول) المقبل.

وأضاف «ليس هناك أي تنسيق للقرار الاستراتيجي للولايات المتحدة مع شركائها في حلف شمال الأطلسي، ونحن نشهد عدوانا من شريك آخر في الحلف، تركيا، في منطقة تتعرض مصالحنا فيها للخطر، من دون تنسيق»، معتبراً أن ما حصل يمثل مشكلة كبيرة للحلف.

ووسط تلك الظروف تساءل الرئيس الفرنسي بشكل خاص عن مستقبل المادة الخامسة من معاهدة الحلف الأطلسي، التي تنص على تضامن عسكري بين أعضاء التحالف في حال تعرض أحدهم لهجوم، وقال «ما هي المادة 5 غدا إذا قرر نظام بشار الأسد الرد على تركيا، هل سنقوم بالتدخل؟ هذا سؤال حقيقي».

وأضاف «نحن ملتزمون بمحاربة تنظيم داعش، المفارقة هي أن القرار الأمريكي والهجوم التركي في الحالتين لهما النتيجة نفسها: التضحية بشركائنا على الأرض الذين حاربوا داعش، قوات سوريا الديموقراطية».

وتلقت قوات سوريا الديموقراطية وغالبيتها عناصرها من المقاتلين الأكراد، دعماً من تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة لمحاربة تنظيم داعش قبل الانسحاب الأخير للأمريكيين.

ويرى ماكرون أن «هذا من جهة يزيد من أهمية أوروبا الدفاعية، أوروبا يتعين أن تتمتع بالقدرة الاستراتيجية والعسكرية، ومن جهة أخرى إعادة فتح حوار استراتيجي من دون أي سذاجة وهو ما يحتاج وقتاً، مع روسيا».

وتابع «الرئيس ترامب، ولدي احترام كبير لهذا، يطرح مسألة حلف شمال الأطلسي كمشروع تجاري، برأيه، إنه مشروع توفر بموجبه الولايات المتحدة نوعاً من المظلة الجيوسياسية، ولكن بالمقابل يتعين أن يكون هناك تجارة حصرية، إنه سبب لشراء السلع الأمريكية، فرنسا لم توقع على ذلك».

طهران تبدأ تخصيب اليورانيوم في منشأة فوردو النووية

بومبيو: حان الوقت لوقف الابتزاز النووي الإيراني

منصة التخصيب اليورانيوم في طهران

عواصم – «وكالات» : دعت الولايات المتحدة الخميس إلى «خطوات مشددة» للضغط على إيران التي استأنفت تخصيب اليورانيوم في منشأة فوردو، ما يشكل خفضا جديدا لالتزاماتها في الاتفاق النووي المبرم مع القوى الكبرى في 2015.

وقال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في بيان: «حان الوقت لجميع الدول لرفض الابتزاز النووي من هذا النظام، واتخاذ خطوات مشددة لزيادة الضغط» مضيفا، أن «على أعضاء المجموعة الدولية القلقين من الهجمات الإيرانية الأخيرة، والاستفزازات، أن يتصوروا كيف ستتصرف إيران في حال امتلكت السلاح النووي. الولايات المتحدة لن تسمح بذلك أبدا».

من ناحية أخرى سحبت إيران اعتماد مفتشة تابعة للأمم المتحدة بعد حادثة وقعت «الأسبوع الماضي» خلال عملية «مراقبة» عند مدخل منشأة نطنز لتخصيب اليورانيوم، حسبما ورد في بيان رسمي.

وقال البيان الذي نشر على موقع وكالة الطاقة الذرية الإيرانية إنه خلال عملية المراقبة، تسببت هذه المفتشة في الوكالة الدولية للطاقة النووية «بإطلاق إنذار»، ما أثار قلقا من احتمال حيازتها على «مادة مشبوهة».

كما استأنفت إيران أمس الخميس نشاطاتها لتخصيب اليورانيوم في منشأة فوردو، كما ورد في بيان لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية.

وقالت المنظمة في بيانها، في الدقائق الأولى من الخميس، تم ضخ غاز (اليورانيوم في شبكات أجهزة الطرد المركزي وبدء) إنتاج وتجميع يورانيوم مخصب في منشآت فوردو» التي تقع على بعد حوالى 180 كلم جنوب طهران.

و أعلنت إيران أمس الخميس عن خفض جديد لالتزاماتها الواردة في الاتفاق الاتفاق النووي الذي أبرمته مع القوى الكبرى في فيينا عام 2015، مع استئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم في منشأة فوردو تحت الأرض.

ونتعرف فيما يلي على أبرز ما بقي من بنود هذا الاتفاق:

أبرم هذا الاتفاق في 14 يوليو (تموز) 2015 في فيينا بين الجمهورية الإسلامية ومجموعة 5+1 (الصين والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا وألمانيا)، وتمت المصادقة عليه بموجب القرار رقم 2231 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 20 يوليو 2015، وأغلق هذا النص 12 عاما من الأزمة المتعلقة بالنووي الإيراني.

وتشير مقدمة النص إلى أن «إيران تؤكد مجددا أنها لن تسعى أبدا وفي أي حال إلى تطوير أو امتلاك أسلحة نووية»، ووافقت إيران على تقديم ضمانات تهدف إلى إثبات الطبيعة المحض سلمية لبرنامجها عبر خفض أنشطتها في هذا المجال إلى حد كبير.

ووافقت إيران أيضا على الخضوع لنظام تفتيش يعتبر من الأشد الذي تفرضه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي المقابل حصلت على رفع قسم من العقوبات الدولية التي تخنق اقتصادها.

وفي 8 مايو 2018، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحاب بلاده من اتفاق فيينا الذي أبرمه سلفه باراك أوباما، وأعادت واشنطن اعتبارا من أغسطس 2018 فرض عقوبات كانت رفعتها بموجب الاتفاق.

ويجري توسيع نطاق هذه العقوبات أو تشديدها بانتظام من أجل إرغام إيران على التفاوض على اتفاق جديد تريد واشنطن أن يتضمن «ضمانات أقوى» وإعادة فرض العقوبات تحرم طهران من المنافع الاقتصادية التي كانت تأملها، وقد دخل اقتصادها في مرحلة انكماش.

وفي 8 مايو 2019، أعلنت إيران أنها بدأت خفضا تدريجيا لالتزاماتها التي قطعتها في فيينا، لإرغام الأوروبيين والصينيين والروس على احترام وعودهم بمساعدة طهران في الالتفاف على العقوبات الأمريكية.

وأعلنت الجمهورية الإسلامية أنه في حال عدم تلبية مطالبها، فإنها ستمتنع عن الالتزام ببنود جديدة في الاتفاق كل 60 يوماً، والمرحلة الرابعة من خطة «خفض الالتزامات» بدأت أول أمس الثلاثاء.

ولم تعد إيران تحترم حالياً الحد الذي يفرضه الاتفاق على مخزونها من اليورانيوم المخصب (300 كيلوغرام)، فقد تجاوزت أيضا السقف الذي يحظر عليها تخصيب اليورانيوم بالنظائر المشعة 235 بنسبة تفوق 3.67 في المئة.

وتنتج الجمهورية الإسلامية منذ سبتمبر (أيلول) الماضي اليورانيوم المخصب في مفاعل نطنز بوسط البلاد مع أجهزة طرد مركزي يحظرها الاتفاق، ويسمح الاتفاق بعدد محدد من أجهزة الطرد المركزي من الجيل الأول (إي-أر1)، لكن إيران باتت تستخدم حاليا آلات أكثر تطورا.

وفي تنصل أيضاً من بنود الاتفاق المتعلقة بالأبحاث والتطوير، بدأت إيران أيضا صنع وتجربة أجهزة طرد مركزي متطورة، واستأنفت إيران أنشطتها لتخصيب اليورانيوم في منشأة فوردو تحت الأرض (وسط) اليوم وهو ما يحظره الاتفاق.

وقد أعلنت إيران أيضاً في مايو (أيار) الماضي أنها لم تعد ملتزمة بالحد الوارد في الاتفاق لاحتياطها من المياه الثقيلة (1.3 طن) لكنها لم تعلن أنها تجاوزت هذه العتبة.

وتؤكد الولايات المتحدة أن إيران تنتهك الاتفاق لكن طهران تنفي ذلك. وتأخذ الجمهورية الإسلامية على شركائها الآخرين عدم بذل كل الجهود الممكنة (كما تنص عليه المادة 28) لإفساح المجال أمام تطبيق كامل للاتفاق.

وتقول إيران إنها تتصرف في إطار البندين 26 و 36 اللذين يتيحان لها تعليق التزاماتها «كليا أو جزئيا» في حال أخلت الأطراف الأخرى بالتزاماتها، واعتبر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أمس الأربعاء أن «إيران قررت الخروج من إطار الاتفاق».

ويبقى هناك عنصر مهم سارياً، ألا وهو نظام التفتيش الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما لا تزال تطبق البنود المتعلقة بمفاعل أراك (240 كيلومتر جنوب غرب طهران) الذي يفترض أن يتحول بمساعدة خبراء أجانب إلى مفاعل أبحاث غير قادر على إنتاج البلوتونيوم للاستخدام العسكري.

وبالإضافة إلى ذلك، تبدي الدول الخمس التي لا تزال موقعة على الاتفاق تمسكها به وتنوي إنقاذه رغم أن الجميع يتفقون على أن هذا الأمر يصبح أكثر صعوبة.

ولا تزال إيران بعيدة عن العودة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل الاتفاق، فقد حدت نسبة تخصيب اليورانيوم بـ 4.5 في المئة وهي لا تزال دون نسبة الـ 20 في المئة التي اعتمدتها في أحد الأوقات، وبعيدة جداً عن نسبة الـ 90 في المئة اللازمة للاستخدام العسكري، والقدرة الكاملة لنشاط أجهزة الطرد المركزي الإيرانية تبقى رسمياً أقل مما كانت عليه قبل إبرام الاتفاق.